الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/52/579
6 November 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون
البند ١١٥ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧

تشييد مرافق إضافية للمؤتمرات في أديس أبابا وبانكوك

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - وافقت الجمعية العامة بقرارها ٢٣٦/٣٩ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٤، على تشييد مرافق إضافية للمؤتمرات في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا. وعلى مشروع تشييد لتوسيع مرافق المؤتمرات في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في بانكوك.

٢ - ووفقا للقرار ٢٣٦/٣٩، قدمت تقارير مرحلية سنوية عن مشروعي التشييد. وكما ذكر في التقرير السابق للأمين العام (A/C.5/51/37)، لن تقدم تقارير مرحلية أخرى عن مشروع التشييد في بانكوك بعد تقديم تفاصيل كاملة عن جميع جوانب التقدم المحرز في المشروع واستكماله، الواردة في التقرير المرحلي ذاك. ويتوقع أن يجري قريبا تمويل وتكلفة مشروع التشييد في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وقيده تحت بند صندوق الأمم المتحدة للأصول الرأسمالية.

٣ - ولذلك، فإن هذا التقرير يركز على التقدم المحرز في مشروع التشييد في أديس أبابا منذ تقديم تقرير الأمين العام الأخير إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين (A/C.5/51/37، و Add.1). وإضافة إلى ذلك، توخى هذا التقرير الاستجابة إلى مقرر الجمعية ٤٨٨/٥١ المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ الذي أذن فيه للأمين العام أن يتخذ كل الخطوات الضرورية لتسوية كل المطالبات غير المسددة بشأن تشييد مرافق إضافية للمؤتمرات في أديس أبابا آخذا في الاعتبار مصالح المنظمة؛ وأن تسدد المدفوعات النهائية بشأن مشروع التشييد في أديس أبابا من حساب أعمال التشييد الجارية التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ وأن يقدم تقريرا كاملا عن التشييد في أديس أبابا، بما في ذلك، في جملة أمور، المعلومات ذات الصلة بشأن أي مراجعات داخلية أو خارجية للحسابات أجريت فيما يتعلق بمشروع التشييد.

ثانيا - تقرير مرحلي عن حالة المشروع في أديس أبابا

ألف - نظرة عامة

٤ - قدرت تكلفة مشروع التشييد، حسبما وافقت عليه الجمعية العامة أصلا في عام ١٩٨٤، بمبلغ ٠٠٠ ٥٠١ ٧٣ دولار أو ما يعادل ٠٠٠ ٠٨٥ ١٠٢ وحدة نقدية أوروبية بأسعار الصرف السارية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤، إلا أنه بسبب التأخيرات التي أورد الأمين العام سردا لها في تقاريره السابقة إلى الجمعية العامة، تلاها تقديم عطاءات دولية أسفرت عن تكلفة إجمالية تقديرية منقحة للمشروع بلغت ٩٠٠ ٥٧٦ ١٠٧ دولار أو ما يعادل ٤٠٠ ٥٢٣ ٧٨ وحدة نقدية أوروبية بأسعار الصرف السارية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠. وطرأت زيادة إضافية على المبلغ النهائي مثلما أفاد الأمين العام في تقريريه المرحليين السابقين المقدمين إلى الجمعية العامة (A/C.5/51/37 و Add.1) بعد أن أخذت في الاعتبار التسوية المتفق عليها مع المقاول (البناء) الرئيسي للمشروع، وإضافة احتياطي للمطالبات المحتملة الناشئة عن العقد المتعلق بشبكة الهاتف. ويقدر أن تبلغ التكلفة النهائية للمشروع ٤٩٤ ٢٢٨ ١١٥ دولارا (على أساس أسعار الصرف السارية في شهر أيار/ مايو ١٩٩٧)، رهنا بالتغيرات الناتجة عن تقلبات سعر الصرف عند تحويل دولارات الولايات المتحدة إلى الوحدة النقدية الأوروبية (أو غيرها من العملات استنادا إلى الفواتير الواردة من المهندس المعماري) في تاريخ الدفع. وهذا يمثل زيادة تبلغ ٥٩٤ ٦٥١ ٧ دولارا (بأسعار الصرف في شهر أيار/ مايو ١٩٩٧) على مبلغ ٩٠٠ ٥٧٦ ١٠٧ دولار الذي وافقت عليه الجمعية العامة لهذا المشروع. وبلغ مجموع المدفوعات في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، ٧٧٠ ٤٣٢ ١٠٣ دولارا.

٥ - وقد أنجز قدر كبير من المرافق الجديدة في ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٦ وجرى تسليمها في ٢٢ نيسان/ أبريل ١٩٩٦؛ ومنذ ذلك التاريخ بدأ سريان الفترة المتعلقة بالمسؤولية عن عيوب البناء.

٦ - ويعتبر مركز مؤتمرات الأمم المتحدة الجديد في أديس أبابا واحدا من أهم المرافق الرئيسية في المنطقة وخصص منذ تسليمه في ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٦ لاستضافة عدد من المؤتمرات الكبرى والاجتماعات الصغيرة. فقد عقد في عام ١٩٩٦ ما مجموعه ١٣ مؤتمرا واجتماعا وعقد في الأشهر التسعة والنصف الأولى من عام ١٩٩٧ ما مجموعه ٨٦ اجتماعا. وهناك مجموعة منتقاة من هذه الاجتماعات ملحقة بهذا التقرير باعتبارها المرفق الأول له.

٧ - وفيما يتعلق بمجموع قيمة التسوية النهائية المتفق عليها مع المقاول (البناء) الرئيسي التي تبلغ ٩٤,٣ مليون دولار (٧٧,٢ مليون وحدة نقدية أوروبية بأسعار الصرف السائدة في شهر أيار/ مايو ١٩٩٧)؛ دفع حتى الآن مبلغ ٥٧٧ ٦١٤ ٨٣ دولارا (٠٧٢ ٧٨٣ ٦٧ وحدة نقدية أوروبية) خلال فترة تنفيذ مشروع البناء. والرصيد غير المدفوع من التسوية المتفق عليها تم دفعه لاحقا على دفعتين: الأولى في شهر أيار/مايو والثانية في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، ولكن دون أن يدخل فيها مبلغ ٠٠٠ ٢٨٤ دولار (٠٠٠ ٢٥٠ وحدة نقدية أوروبية) والاحتفاظ بمبلغ ١,٢٥ مليون وحدة نقدية أوروبية كضمان أمسك عن دفعه ريثما يتم استكمال إصلاح بعض عيوب البناء المتبقية.

٨ - ويعتبر عقد (البناء) الرئيسي منفذا بعد إصدار شهادة إنجاز البناء وإصلاح العيوب. والتزامات المقاول المتبقية بعد ذلك هي الالتزامات المتعلقة بالكفالات والضمانات الخاصة بالمعدات التي ستقوم برصدها وإدارتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

٩ - وهناك تكاليف أخرى للمشروع تتعلق بالإشراف (المهندس المعماري /مهندس البناء، مراقب الكمية) يجري استعراضها حاليا بغرض الدفع. وفيما يتعلق بعقد إنشاء شبكة الهاتف، فإن هذا المشروع في مرحلة الدراسة من حيث المقبولية واختبار الشبكة حتى نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧.

باء - أنشطة التشييد

١ - بنود العقد

١٠ - جرى توقيع عقد التشييد في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩١ وبدأ العمل في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩١ في إطار برنامج زمني لإنجاز القسم الأساسي من البناء خلال ٣٦ شهرا أي بحلول ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤.

١١ - وبلغت تكلفة تنفيذ العقد ٤٥٠ ٦٥٥ ٥٢ وحدة نقدية أوروبية - استنادا إلى المجموعة الأولى الصادرة لسندات تقدير الكميات. ولم يتضمن المبلغ المتعاقد عليه احتياطيا لمواجهة التضخم المالي والتقلبات في سعر الصرف التي تحتسب بآلية محددة بطريقة تعاقدية، كما هو مبين في تقرير الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين (A/C.5/45/53)، الفقرتان ١٩ و ٢٠ وقد يقدر هذا الاحتياطي بمبلغ إضافي قدره ٩,٢ ملايين وحدة نقدية أوروبية خلال فترة السنوات الثلاث التي استغرقها التشييد.

١٢ - وأدخلت ثلاثة تعديلات على العقد (التعديلان ١ و ٢ وقّعهما المقاول في ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٣ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٣، والتعديل ٣ وقع في ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤)، وأدت هذه التعديلات إلى زيادة المبلغ الذي يحتاجه العقد بمقدار ٦٠٣ ٣٧٥ ٢ وحدة نقدية أوروبية. وإضافة إلى هذا المبلغ، يقضي التعديل الثالث بدفع مبلغ إجمالي قدره ٠٠٠ ١٧٥ وحدة نقدية أوروبية كتسوية عن ادعاء القوة القاهرة التي تحسم من المبالغ العائدة للطوارئ دون أن تشكل جزءا من المبلغ المخصص للعقد. وقد

جرى وصف الظروف المتعلقة بالقوة القاهرة ومطالبات المقاول بتعويض تقرير الأمين العام المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين (A/C.5/47/11، الفقرة ١٠) وفي تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ذي الصلة[١].

١٣ - وبالإضافة إلى ذلك، فقد أضاف التعديل ٣ للعقد ٣٣٤ يوما إلى الفترة التي يستغرقها إنجاز التشييد الأساسي، مما جعل ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٥ التاريخ الجديد للإنجاز.

٢ - تقدم أعمال التشييد

١٤ - بدأ العمل في الموقع بمعدل بطيء نسبيا ولم يكن المقاول قد أجرى إلا جزءا من التعبئة عندما طرأت حالة الظروف القاهرة في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩١ واستمرت حتى ١٢ تموز/يوليه ١٩٩١. ونتج عن ذلك تعطيل كبير لعملية التعبئة، وأثار مشاكل ميدانية ذات صلة، منها انعدام الأمن للنقل البري، واكتظاظ الميناء، ونقص متكرر في الوقود، وما إلى ذلك. ولما كانت هذه الظروف قد استمرت فقد اتضح أن من غير الممكن تحقيق هدف الانتهاء من الأعمال في فترة الـ ٣٦ شهرا المحددة في الأصل، أي إنجاز الأعمال بحلول يوم ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤.

١٥ - وبالإضافة إلى ذلك، صار واضحا للمنظمة في أثناء مرحلة البناء الأولى أن حالة الظروف القاهرة وما صاحبها من عوامل كزيادة الأعمال الإدارية والإشراف على الموقع، ستزيد التكاليف على المقاول. كما أن نقص اليد العاملة الماهرة، وعدم خبرة الموظفين وقيام المقاول بنشر المعدات والعاملين بصورة غير كافية أضاف إلى المشروع مزيدا من المصاعب.

١٦ - ومن أجل تقييم الحالة ومحاولة الحد من التأخير، تفقد موظفون من مقار الأمم المتحدة الموقع وزاروا المكتب الرئيسي للمقاول خلال عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢. ومن ثم وافقت الأمم المتحدة على تمديد المهلة لمدة ٣٣٤ يوما للإنتهاء من مشروع البناء في ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٥ (ويكفل ذلك التعديل ٣ للعقد المشار إليه فيما سبق).

١٧ - وفي أثناء الفترة نفسها من عام ١٩٩٤ طلبت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إجراء أعمال وتعديلات إضافية على المشروع تضم، فيما تضم، احتياجات كهربائية وميكانيكية ونظم خاصة مثل إضافة وحدة كهربائية تكفل عدم انقطاع التيار الكهربائي، وإنشاء نظام للتحكم الآلي في المبنى، ونظام أمني يحول دون اقتحام المبنى. وقد جاء بعض هذه التعديلات نتيجة لتغير احتياجات المستعملين، أو من أجل رفع الكفاءة التشغيلية للمبنى، وللإفادة مما طرأ على التكنولوجيا من تغيرات منذ وضع التصميم الأصلي، كالمبتكرات في مجال الألياف الضوئية.

١٨ - وعندما تبين ما لهذه التعديلات من أثر تراكمي، أخطر المقاول المنظمة بعدم قدرته على إنجاز الأعمال في الموعد المنقح وهو ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٥، وبأن الانتهاء الفعلي من أعمال التشييد لن يتم قبل شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، وأن التسليم سيتبعه في نيسان/أبريل ١٩٩٦. ومن ثم قدم المقاول مطالبات تفصيلية لتمديد الفترة الزمنية المحددة.

١٩ - وفي عام ١٩٩٥ قام خبراء مستقلون بزيارات للموقع، واستعرضوا، بالاشتراك مع الأمم المتحدة والخبيرين الاستشاريين للمشروع (معماري/مهندس ومساح كمية) مطالب المقاول بشأن تمديد المهلة. وبالإضافة إلى ذلك، أعيد النظر في البرامج المنقحة المتعلقة باستكمال أعمال التشييد، وإجراءات الاختبار والتسليم، وذلك لكفالة الانتهاء من أعمال التشييد في الموعد المنقح بدون أي تأخير آخر.

٢٠ - ونتيجة للضغوط الإضافية التي مارستها الأمم المتحدة، نجحت التدابير التي اتخذها المقاول لتحسين معدل العمل بالانتهاء في الموعد المحدد، وتم التسليم في ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٦.

٣ - المسؤولية عن إصلاح العيوب بعد الإنجاز والتسليم

٢١ - بدأت فترة المسؤولية عن إصلاح العيوب المتعاقد عليها، ومدتها ١٠ أشهر، يوم التسليم وكان مقررا انتهاؤها في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٧. ولكن نظرا للتأخيرات في الحصول على المواد والقطع البديلة، لم يجر إصلاح العيوب كلها بطريقة ترضي الأمم المتحدة والخبيرين الاستشاريين. ولذلك لم يستطع الخبير الاستشاري (المعماري/المهندس) إصدار شهادة بانجاز البناء وإصلاح العيوب، التي تعني انتهاء مسؤولية المقاول بموجب العقد. وثمة خياران يُنظر فيهما حاليا بشأن الأعمال التي لم تستكمل، هما: (أ) أن يستكمل المقاول هذه الأعمال فيصدر الخبير الاستشاري الشهادة؛ أو (ب) أن يصدر الخبير الاستشاري شهادة معدلة تتضمن قائمة بالبنود التي ينبغي إصلاحها على أن يقوم طرف ثالث بهذه الإصلاحات بالأموال المستقطعة من العقد. والخيار الثاني ممارسة معتادة في صناعة التشييد، حيث لا يمكن دائما إنجاز كافة البنود أو استكمالها بصورة مرضية وفقا للمواصفات المحددة. وأسباب ذلك كثيرة منها عدم توافر الأقمشة/المواد أو عدم إمكانية الحصول على درجة لون الأرضية المطلوبة بالضبط، الخ. وفي مثل هذه الحالات، يستقطع المبلغ الذي يفي بقيمة هذه البنود من القسط الأخير وتصدر شهادة معدلة.

٢٢ - وعلى الرغم من ذلك، يظل المقاول مسؤولا، كما ذكر في الفقرة ٨، عن بعض المعدات التي تظل خاضعة للضمان أو الكفالة عقب إصدار شهادة الإنجاز وإصلاح العيوب، وسيظل مسؤولا عن أي "أحكام تبقى بلا تنفيذ"، وفقا للبند ٤٤ (٥) من الشروط العامة للعقد.

٢٣ - وما زال في حوزة الأمم المتحدة سند بضمان الأداء قيمته ١,٢٥ مليون وحدة نقدية أوروبية و ٢٥٠ ألف وحدة نقدية أوروبية يدفعان للمقاول عند انجازه الإصلاحات.

جيم - عقد تركيب شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية

٢٤ - على الرغم من أن عقد تركيب شبكة الهاتف يشكل جزءا من إجمالي تكاليف المشروع، فقد قام بهذا العمل مقاول مستقل تحت الإشراف المباشر للأمم المتحدة.

٢٥ - وكان العقد المبرم مع المقاول المتعهد بتركيب شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية قد أبرم في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. ويتضمن تصميم، وتصنيع، وتوفير وتركيب، ودمج، واختبار، وتنفيذ (على أساس التسليم جاهزا للعمل شبكة للاتصالات الصوتية يتمثل في سنترالات فرعية آلية خاصة، ونظام كابلات للاتصالات بالبيانات الصوتية، ومعدات وبرامجيات بتكلفة تقرب من ٥٥٠ ٢٥٢ ٣ دولار (تشمل مبلغا مخصصا لإجراء تغيير قيمته ٠٠٠ ٢٥٠ دولار). وكان مقررا أن يتم التنفيذ الكامل للشبكة في غضون ٥٢ أسبوعا من تاريخ بدء سريان العقد، وأن يكون القبول النهائي له في خلال ٩٠ يوما من هذا الموعد.

٢٦ - ومع ذلك، فقد لاقى المقاول صعوبات متنوعة أمام الانجاز في الموعد المقرر. ومن بين هذه الصعوبات استيراد المعدات، والإفراج عنها من جانب سلطة الدولة للاتصالات السلكية واللاسلكية، وتآكل الكابلات نتيجة لاحتجازها في الجمارك في مناطق معرضة للعوامل الجوية، وعملية التركيب نفسها لشبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية حيث كانت تجري في نفس الوقت الذي كان يجري فيه مقاول آخر لا دخل له بالعقد الرئيسي (الخاص بالتشييد) أعمال تجديد وتشييد في مبنى المؤتمرات التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

٢٧ - ونظرا للتأخيرات والتعقيدات الأخرى المصاحبة لمشروع الاتصالات السلكية واللاسلكية، عُقدت سلسلة من الاجتماعات الرفيعة المستوى في مقر الأمم المتحدة بين أعضاء المنظمة ومع المقاول لإيجاد حل قابل للتطبيق. وجرت محاولات التفاوض بشأن إجراء تعديل للعقد يسهل إنجاز العمل بدون أن يفقد أي من الأطراف حقوقه الناشئة من بنود العقد فيما يتعلق بجملة أمور، منها الأضرار المقطوعة، والأعمال الخارجة عن نطاق العقد، وهلم جرا. وأشرف مهندس من شعبة خدمات تكنولوجيا المعلومات التابعة للأمانة العامة على الأعمال التي تم انجازها في التاريخ المحدد، وراجعت الشعبة الاحتياجات، ومن ثم أعدت نطاق عمل مخفض لعملية التركيب، مقيسا بعدد المقابس المركبة.

٢٨ - وترتب على ذلك تعديل العقد في يومي ١٥ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ لعدة أغراض، منها تنقيح نطاق العمل عن طريق خفض عدد المقابس المراد تركيبها من ٦٤٩ ٢ إلى ٢٥٢ ٢ مقبسا، وتمديد موعد تنفيذ الشبكة إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، وإرجاء القبول النهائي إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ بتكلفة إجمالية منقحة قدرها ٥٥٠ ٠٠٢ ٣ دولارا.

٢٩ - بيد أن المقاول واجه مزيدا من التأخيرات، ولم يتسن له إنجاز المشروع وفقا للعقد المعدل. ومن ثم انتهى المقاول من تركيب السنترالات الفرعية الآلية الخاصة وشبكة الكبول في ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٧، وقدم نظام الاتصالات السلكية واللاسلكية للأمم المتحدة لكي تقوم المنظمة باختباره بهدف قبوله. وفي أثناء عملية الاختبار اكتشفت عيوب بسيطة تحتاج إلى إصلاح من جانب المقاول، وتقرر أن ينتهي من إصلاحها في موعد أقصاه ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. وتقرر إجراء اختبار استقرار النظام (اختبار الصلاحية) لفترة ٣٠ يوما متتابعا تنتهي في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧.

٣٠ - وعلى أي حال، لا يمكن الاستفادة الكاملة من إمكانيات شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية بالصورة التي صممت بها وركبت على أساسها حيث أن سلطة الاتصالات السلكية واللاسلكية التابعة للحكومة المضيفة لم تلب مطالب الأمم المتحدة فيما يتعلق بزيادة قدرة الخط الرئيسي لمكتبها المركزي على الاتصال، وإمكانية الاتصال الداخلي، وإمكانية الاتصال الدولي، وإمكانية الإشراف على المكالمات باستخدام إشارات لتحديد زمن المكالمات أو من خلال الردود على المكالمات. ومع ذلك، فلا تزال المنظمة تتابع هذا الموضوع مع السلطات.

دال - الجوانب المالية

٣١ - تبلغ التكلفة التقديرية للمشروع ما مجموعه ٤٩٤ ٢٢٨ ١١٥ دولارا؛ ويتصل من هذا المجموع مبلغ ٩٤,٣ مليون دولار أو ٧٧,٢ مليون وحدة نقد أوروبية باتفاق التسوية مع المقاول الرئيسي والوارد تفصيله في الإضافة لتقرير الأمين العام (A/C.5/51/37/Add.1) والآتي بحثه في هذا التقرير. ويتصل المبلغ الباقي بما دفع من مبالغ أو بمبالغ من المتوقع أن تدفع إلى خبراء استشاريين لقاء أعمال تصميم وإشراف ولقاء تجهيزات ومعدات (معظمها تركيب معدات هاتف) ولقاء ما تكبدته الأمم المتحدة من نفقات إدارية. وعلاوة على ذلك، يشمل المبلغ الباقي اعتمادا لمطالبة يحتمل أن يتقدم بها المقاول بشأن نظام الهاتف؛ أي مطالبة بشأن أعمال إضافية قام بها المقاول وما تكبده من وقت ضائع.

١ - المسؤولية والمطالبات المتعلقة بالتأخير في أعمال التشييد

٣٢ - بنهاية فترة التشييد التي استغرقت ٥ سنوات، تجاوزت قيمة ما قدمه المقاول من فواتير وبيانات أولية بالحساب النهائي ما قيمته ٧٣ مليون وحدة نقد أوروبية وعلى أساسها قدر أن التقلبات ستبلغ ١٢ مليون وحدة نقد أوروبية، وسيكون حاصل مجموع تكلفة العمل ٨٥ مليون وحدة نقد أوروبية، إضافة إلى ذلك، طالب المقاول بتعويض مالي فيما يتعلق فعليا بجميع أيام التأخير الوارد تفصيلها قبلا في الفقرات ١٤ إلى ٢٠ من هذا التقرير. وكانت قيمة المطالبة عندما قدمت لأول مرة في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ نحو ١٦ مليون وحدة نقد أوروبية. وأدى ما أدخل من تنقيحات تالية، أخذت في حسابها استمرار

التأخير وتزايد التكاليف، إلى زيادة المطالبة إلى نحو ١٨ مليون وحدة نقد أوروبية. ونتيجة لذلك بلغ مجموع ما طالب به المتعهد الرئيسي لقاء أعمال التشييد والتقلبات والتأخيرات نحو ١٠٣ ملايين وحدة نقد أوروبية.

٣٣ - وفي الوقت ذاته، يمكن للأمم المتحدة بموجب شروط العقد المطالبة بتعويضات بأضرار مقررة لقاء ما سببه المقاول من تأخيرات تجاوزت تاريخ الإنجاز المنقح في ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٥.

٣٤ - ونظرت الأمم المتحدة في ما قدمه المقاول من إدعاءات عن كونه غير مسؤول عن أي من التأخيرات وردت عليها بعد استعراض الإحصاءات والحصول على تقارير من الخبراء الاستشاريين بمساعدة خبراء مستقلين.

٣٥ - ورغم أن الأمم المتحدة أقرت بأن ذلك الجزء من التأخير الذي امتد من ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٥ إلى ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٦ ربما كان سببه قيام اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بتغيير متطلباتها، فإنها لم تقبل بما زعمه المقاول الرئيسي من أن ذلك كان سبب جميع التأخيرات. واستمرت المناقشات المتعلقة بهذه المسألة إلى نهاية عام ١٩٩٥ دون الوصول إلى نتيجة. وحيث أنه لم تمنح أي مهلة زمنية إضافية، فإن مسألة المسؤولية عن دفع تعويضات مقررة أصبحت جزءا من المطالبات العامة المتعلقة بالوقت والتكلفة، وبدأت خلال الأسبوع الأخير من شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ المناقشات التي تستهدف التوصل إلى تسوية متفق عليها لا يترتب عليها سوى آثار مالية زهيدة أو لا يترتب عليها آثار مالية إضافية وتتوجت المناقشات في أيار/مايو ١٩٩٧ بتنفيذ اتفاقية تسوية.

٢ - اتفاق التسوية

٣٦ - بلغ مجموع التسوية النهائية مع المقاول الرئيسي ٧٧,٢ مليون وحدة نقد أوروبية (٩٤,٣ مليون دولار حسب أسعار الصرف في أيار/مايو ١٩٩٧)، وحسبما ورد تفصيله في الإضافة إلى تقرير الأمين العام (A/C.5/51/37/Add.1، الفقرة ٦)، فإن مبلغ التسوية كان يتكون من خمسة مبالغ منفصلة، سينظر في كل منها أدناه، وقد حددت قيمة جميع هذه المبالغ بوحدة النقد الأوروبية التي هي عملة العقد.

(أ) قيمة العمل

٣٧ - شمل اتفاق التسوية ٦٤,٧ مليون وحدة نقد أوروبية لقاء قيمة الأعمال التي جرت قبل أن يضاف إليها ما يعوض تقلبات العملة. وهذا المبلغ يتعارض مع تقييم المقاول والبيان الأول بالحساب النهائي الذي بلغ أكثر من ٧٣ مليون وحدة نقد أوروبية.

٣٨ - وتضمن مبلغ العقد عددا من مبالغ الاعتمادات المؤقتة لأعمال لم تصمم تصميما كاملا في الزمن المسموح به بموجب الجدول الزمني للمشروع. وخلال أعمال التشييد، صممت وقيست وقدرت تكاليف تلك الأعمال التي قدرت تكاليفها بصورة مؤقتة حسب أسعار العرض لتسويتها في الحساب النهائي. وبالمثل، جرت تسوية الحساب النهائي لمراعاة الفوارق بين الكميات المقيس لما هو مبني فعليا والكميات الواردة في وثائق العرض.

٣٩ - إضافة إلى ذلك، طلبت الأمم المتحدة إجراء تغييرات في التصاميم والمواصفات لتحسين المرافق، وتخفيض تكاليف الصيانة، تحسبا لما يطرأ من تغيير على احتياجات المستعمل وما سيطرأ من تقدم تكنولوجي. وكان الحساب النهائي عرضة للتسوية بسبب إدخال هذه التغييرات.

٤٠ - وكان ما يقدمه المقاول من فواتير دفع شهرية إلى الأمم المتحدة يختتم ببيان بالحساب النهائي الذي ينص عليه العقد وأصدر في عدة نسخ خلال شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس ١٩٩٦. وكانت جميع البيانات تخضع لاستعراض وتحقق مفصلين ومكثفين من قبل الأمم المتحدة والخبراء والاستشاريين. وكانت عمليات التدقيق تتعلق بمدى امتثال جميع البنود، التي يطالب بتسديدها، للعقد والتحقق من جميع القياسات والكميات والمعدلات التي أوردها المقاول.

٤١ - وإجراء التدقيق المذكور كان يتسم بالصعوبة واستهلاك الوقت. وكان الخبراء الاستشاريون يصادقون على المبالغ المدفوعة إلى حد أقصاه ٦٢ مليون وحدة نقد أوروبية فقط وذلك لكفالة عدم دفع مبالغ زائدة للمقاول، ريثما تستكمل عملية التحقق. وإضافة إلى الاحتفاظ بأموال تحسبا لإمكانية فرض تعويضات مقررة، قامت الأمم المتحدة بتأخير سداد آخر ثلاث شهادات دفع صدرت خلال الأشهر الختامية من أعمال التشييد.

٤٢ - وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، ورغم عدم اكتمال العملية التي كان يقوم بها المسؤول عن التحقق من بيانات المقاول، تبين من التدقيقات الجزئية التي تمت أن الحساب النهائي المصدق عليه بقيمة الأعمال سيتراوح ما بين ٦٢ و ٦٦ مليون وحدة نقد أوروبية.

٤٣ - وأشارت تقييمات التكلفة التي قام بها مساح الكمية إلى أن التسويات المتعلقة بالحساب النهائي ستؤدي إلى الإضافات الكلية التقديرية التالية على المبلغ المنقح للعقد وقيمته ٠٥٣ ٩٨١ ٥٤ وحدة نقد أوروبية (طبقا للتعديلات المشار إليها في الفقرة ١١):

(أ) أعمال المقاول العام: ٣,٩ - ٦,٢ ملايين وحدة نقد أوروبية؛

(ب) الشبكات الكهربائية والخاصة: أعمال التركيب: ٢,٤ - ٣,٧ ملايين وحدة نقد أوروبية؛

(ج) الأعمال الميكانيكية: ٠,٧ - ١,١ مليون وحدة نقد أوروبية.

٤٤ - وبناء على هذه التقديرات، فإن الحساب النهائي المدقق والمصدق سيتراوح بين ٧ ملايين و ١١ مليون وحدة نقد أوروبية أقل من بيان المقاول بالحساب النهائي. بيد أن المقاول أشار إلى أن فرض حساب نهائي بأقل رقم من أرقام سلسلة التقديرات سيؤدي إلى نزاعات تعاقدية رئيسية.

٤٥ - وشملت المسائل الرئيسية القائمة بين الخبراء الاستشاريين والمقاول والتي حالت دون التوصل إلى اتفاق على الحساب النهائي في ذلك الوقت ما يلي: عدم قبول المقاول بتقييمات الخبراء الاستشاريين بناء على تفسيرهم لعدة خلافات تعاقدية رئيسية؛ حسابات تراجعية وتسويات لسعر الصرف ضرورية لتخفيض قاعدة التكلفة لمواد جديدة إلى قاعدة تكلفة العقد؛ لم يقبل الخبراء الاستشاريون بالتكلفة الإضافية للمواصفات المحسنة التي قدمها المقاول إذا لم يكن هناك إخطار وموافقة مسبقتان؛ عدم قيام المقاول بتحليل معدلات العرض الأصلية تحليلا تفصيليا، مما أدى إلى صعوبات في تحديد هوامش الربح وغيرها من المبالغ المضافة إلى سعر التكلفة؛ وعدم الاتفاق على تكاليف إضافية لمواد عرضها المقاول أصلا بوصفها بدائل "دون تكلفة إضافية" عن مواد محددة في الأصل؛ وعدم الاتفاق على أسعار مواد جديدة وعدم قدرة المقاول على قبول التقييمات المستقلة للخبراء الاستشاريين.

٤٦ - وقد بدت معظم هذه الخلافات مستعصية في حينه ولم يكن من المتوقع إمكان إصدار تقييم للخبراء الاستشاريين للحساب النهائي من طرف واحد إلا بعد إجراء قياس جديد مكثف ومستهلك للوقت لجميع المواد التي قدمها المقاول. ومن بعدها يكون للمقاول الخيار إما بقبول تقييم الخبراء الاستشاريين أو الاعتراض عليه بواسطة الإجراءات التعاقدية مما قد يؤدي إلى تحكيم طويل ومكلف.

(ب) التقلبات

٤٧ - حسبت المبالغ المستحقة الدفع لإجراء تسويات تكلفة التضخم وأسعار الصرف، بين دولار الولايات المتحدة، ووحدة النقد الأوروبية والبر الاثيوبي، لكل دفعة شهرية للمقاول.

٤٨ - وتوقعت تقديرات التقلبات المحددة في عام ١٩٩٠ زيادة مجموعها ٩,٢ ملايين وحدة نقد أوروبية. ورغم تمديد فترة التشييد، فإن التكاليف المرتبطة بالتضخم وأوجه تفاوت أسعار الصرف كانت تتسم بالاعتدال خلال تلك الفترة. وكانت التوقعات النهائية للخبراء الاستشاريين بأن تتراوح التكاليف بين ٩,٣ و ١٠,٣ ملايين وحدة نقد أوروبية. ولم يكن بالإمكان تحديد المجموع النهائي لأن الحساب كان يتوقف على كل من تكاليف التشييد النهائية وتاريخ الانجاز التعاقدي المنقح، ولم يكن أي منهما متاحا قبل التسوية. وشمل اتفاق التسوية النهائي ١٠,٣ ملايين وحدة نقد أوروبية لتغطية التقلبات.

(ج) مطالبة المقاول المالية

٤٩ - قدم المقاول منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ وما بعد ذلك، إنذارات بشأن التأخيرات والتكاليف الإضافية، التي يزعم أن الأمم المتحدة تسببت فيها، وشفع ذلك بمذكرة نوايا رسمية صدرت في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ وتسري بالنسبة لكل من تمديد الوقت والتكاليف الإضافية الناجمة.

٥٠ - وخلال عام ١٩٩٥ لم تكن المناقشات التي استغرقت مدة طويلة بشأن هذه المسائل بين الأمم المتحدة والخبراء الاستشاريين وفريق الخبراء المستقلين والمقاول حاسمة. وقدم المقاول في نهاية المطاف مطالبة بتعويض مالي يبلغ أكثر من ١٨ مليون وحدة نقد أوروبية.

٥١ - وعلى إثر المناقشات المطولة والاستعراض التفصيلي لمطالبات المقاول، تبين أن من المناسب، ومن صالح المنظمة أيضا تقديم عرض بتسوية كاملة ونهائية للمطالبة المالية. وللتوصل إلى هذا المبلغ، لم يول الاعتبار لمبررات وصحة مطالبات المقاول بصيغتها التي استعرضها الخبير الاستشاري (مساح الكمية) بل للمخاطر المالية الكبيرة التي يمكن أن تتعرض لها المنظمة لو أحيلت القضية إلى التحكيم.

٥٢ - وبالرغم من المفاوضات الكثيرة بين الطرفين ظهر أن المقاول لن يقبل بأي رقم بالنسبة للمطالبة ما لم يشكل جزءا من تسوية عامة.

٥٣ - وشمل اتفاق التسوية النهائية ٢,٢ مليون وحدة نقد أوروبية بالنسبة لهذه المطالبات المالية، وأخذت التسوية في الاعتبار التوصية المقدمة من مساح الكمية بشأن الخدمات التي قدمها المقاول واعتبرت معقولة وحصلت الأمم المتحدة على قيمتها، فضلا عن التكاليف الإدارية الناجمة عن التأخيرات والتي أعطت المقاول الحق في تمديد الوقت مرة أخرى.

(د) التغييرات، الرسوم المالية

٥٤ - واستبعدت من الحساب الختامي مساح الكمية ويقدر بما بين ٦٢ و ٦٦ مليون وحدة نقد أوروبية، والمشار إليه في الفقرة ٤٢، تكاليف بعض الأعمال العازلة للصوت والأعمال الصوتية، التي اضطلع بها المقاول، وإن لم يشملها العقد أصلا. وتتصل هذه بصورة رئيسية بالعزل الإضافي للجدران، والأرضيات، والأسقف، في غرف الآلات مما يزيد في ضمان توفير خصائص عزل الصوت لمناطق المؤتمرات.

٥٥ - وبالإضافة إلى ذلك، أسفرت التأخيرات المستمرة في تسديد كثير من المبالغ خلال المراحل النهائية للتشييد من أجل تجنب دفع مبالغ أكثر من اللازم للمقاول، وتوقعا لفرض تعويضات مقررة أسفر عن تكبد المقاول لنفقات مالية. وليست مسؤولية الأمم المتحدة في هذا الصدد واضحة. ومن ناحية ثانية، بدا من المرجح أن المحكم قد يحكم جزئيا في غير صالح الأمم المتحدة وتصبح هذه التكاليف واجبة الدفع للمقاول. وبعد دراسة هذه النقاط، شمل اتفاق التسوية ٢ مليون وحدة نقد أوروبية باعتبار ذلك تقديرا عادلا ومنصفا للتكاليف.

(هـ) التعويضات المقررة

٥٦ - مع أن مواعيد للإنجاز النهائي لم تمدد رسميا بما يتجاوز ٢٨ آذار/ مارس ١٩٩٥، كان جليا أن التأخير لم يكن منسوبا كله للأمم المتحدة، بل كان المقاول مسؤولا بالمثل. وبرغم استعراض التقارير التي قدمها المقاول باستفاضة لم يمكن التوصل إلى قرارات بشأن التأخيرات التي سببها كل طرف، ولو استجيب لطلب

المقاول بتحديد موعد منقح للإنجاز وهو ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، لأسفر التأخير الفعلي للإنجاز ومدته ٩٩ يوما، أي من ١٣ كانون الثاني/يناير إلى ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٦، عن جعل المقاول مسؤولا عن تعويضات مقررة بمبلغ مقداره نحو ٢ مليون وحدة نقد أوروبية.

٥٧ - وبالتالي شمل اتفاق التسوية خصم مبلغ ٢ مليون وحدة نقد أوروبية للتعويضات عن الأضرار التي سببتها التأخيرات المنسوبة إلى المقاول وحده.

ثالثا - عمليات مراجعة الحسابات التي تم القيام بها

٥٨ - التمس الأمين العام آراء مجلس مراجعي الحسابات ومكتب المراقبة الداخلية بالنسبة لعمليات مراجعة حسابات تشييد مركز المؤتمرات في أديس أبابا، كما طلبت الجمعية العامة في مقررها ٤٨٨/٥١ المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، وفيما يلي ملخص لآراء كل من المجلس ومكتب المراقبة الداخلية.

٥٩ - شملت عمليات مراجعة الحسابات الأخيرة التي أجراها مجلس مراجعي الحسابات لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ و ١٩٩٦-١٩٩٧ والتي أشارت إلى التشييد في أديس أبابا، النظر في جملة أمور، منها نواحي القصور في إجراء الاختيار للمقاول الرئيسي مساح الكمية وفي تخطيط وتصميم المشاريع، إلى جانب تأخر إنجاز المركز لمدة تربو على السنة مما أسفر عن تجاوز للتكاليف بنسبة ٣٠ في المائة؛ ويعزى جزء منها لعدم خبرة المقاول، وعدم تمكنه من نشر الموظفين بصورة كافية وتباين شروط ومواصفات العقد الأصلي. ولاحظ مراجعو الحسابات أن التأخيرات في استكمال المشروع أدت أيضا إلى تكبد نفقات إشرافية إضافية مقابل الدعم التقني الإضافي الذي يتعين توفيره بسبب العيوب التي سببها المقاول الرئيسي.

٦٠ - وفيما يتعلق باختيار المقاول الرئيسي، لاحظ مراجعو الحسابات أنه قد رفض أقل العطاءات المقدمة للفوز بالعقد بحجة أن المقاول أساء تفسير مستندات العطاء مما أدى إلى اختيار مقاول تزيد تكلفته بمقدار ١,١٥ مليون دولار. واعتبر مراجعو الحسابات أن الحالة كانت تقتضي متابعة المسألة أو التفاوض مع ثاني أعلى المقاولين عطاء. وبالتالي فقد أوصى مجلس مراجعي الحسابات بضرورة وضع معايير مسبقة لتأهيل المقاولين قبل اختيار الشركات من خلال طرح المناقصات، وضرورة عدم دعوة المقاولين الذين لا يستوفون المعايير، للمشاركة في العطاءات. وبالإضافة إلى ذلك، خلصت مراجعة الحسابات إلى أن اختيار مساح كمية للمشروع لا يمكن اعتبار أنه يستند إلى عروض تنافسية حتى مع استلام ٦٧ رسالة إعراب عن الاهتمام من مختلف شركات المقاولات، وفيما يتعلق بالشركات الخمس الموجودة في القائمة الموجزة المتصلة بطرح المناقصات فقد استبعد أربع منها لأسباب فنية أو أسباب أخرى.

٦١ - وفيما يتعلق بالتغيرات فقد اعتبر مراجعو الحسابات أن التعديلات التي أدخلت في منتصف العمل والتي سببها قصور التخطيط والتصميم أدت إلى تأخيرات في التشييد وترتب عليها إضافات لتكاليف مركز المؤتمرات كان يمكن تجنبها.

٦٢ - وخلال الفترة ذاتها، أجرى مكتب المراقبة الداخلية مراجعة حسابات بصورة مماثلة لمرفق التشييد في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وشملت المراجعة استعراضا ميدانيا كجزء من مراجعة الحسابات العامة للجنة الاقتصادية لأفريقيا، وفي مقر الأمم المتحدة كجزء من مراجعة حسابات إدارة المشتريات العامة، وركزت الثالثة على إدارة وتشغيل مرفق المؤتمرات بعد اكتمال التشييد.

٦٣ - وجرى تناول آخر نتائج مراجعة الحسابات المتصلة بمشروع التشييد في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، كجزء من مراجعة حسابات إدارة المشتريات بين شباط/فبراير وتشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥. وفي هذه الحالة، جرى استعراض المراقبة الداخلية لإدارة عدد من العقود في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بما في ذلك عقد خدمات الهندسة المعمارية والخدمات الهندسية، لتشييد مركز مؤتمرات اللجنة الاقتصادية لشرق أفريقيا. وشملت نواحي القصور التي لوحظت زيادة مبلغ عقد الخدمات المعمارية والهندسية بمقدار ٢,٤ مليون دولار دون الحصول على موافقة مسبقة، كما يلزم، من لجنة العقود في المقر؛ وتحديد معدلات معينة للنفقات الإدارية ومرتبات الموظفين الميدانيين في المواقع، كما شمل ذلك دفع مبلغ ٠٠٠ ٤١٢ دولار للمقاول بأثر رجعي، والحاجة إلى مشاركة شعبة المشتريات في المفاوضات التي تجري مع المقاول وفي إدخال التعديلات على العقد؛ وما يتعلق بالتأخيرات في استكمال أعمال التشييد، مما أسفر عن تكبد المنظمة لتكاليف إضافية تبلغ ٢٦٧ ٢٦ وحدة نقد أوروبية شهريا للخدمات المذكورة أعلاه، فضلا عن عدم انطباق حكم تعاقدي كان على المقاول بمقتضاه دفع غرامة تبلغ ٠٠٠ ٢٠ وحدة نقد أوروبية لكل تأخير مدته شهر في أعمال التشييد.

٦٤ - يجدر بالملاحظة أن تعليقات وإيضاحات الإدارة على آراء مجلس مراجعي الحسابات ومكتب المراقبة الداخلية، المعروضة في هذا الفرع واردة في الردود على رسائل الإدارة والمراجعة الداخلية للحسابات التي تتناول هذه القضايا.

رابعا - خلاصة

٦٥ - استكملت فعليا مرافق المؤتمرات الجديدة في ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٦، مع تسليم المبنى في ٢٢ نيسان/أبريل، بالرغم من التأخيرات والمصاعب العديدة التي صادفها تنفيذ المشروع في أديس أبابا، كما ورد في التقرير المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين.

٦٦ - وعلى نحو ما أشير إليه في الإضافة إلى تقرير الأمين العام (A/C.5/51/37/Add.1) لا يزال مجموع التكلفة المقدرة للمشروع يبلغ ٤٩٤ ٢٢٨ ١١٥ دولارا ريثما يتم سداد المدفوعات النهائية بالنسبة لجميع المطالبات المعلقة والمتوقعة، فضلا عن تلك المتصلة بتقلبات العملة وقت الدفع.

٦٧ - وكانت الأمم المتحدة ترصد عن كثب بصورة مستمرة التقدم المحرز في تشييد هذا المشروع منذ بدء العمل فيه، بما في ذلك إيفاد بعثات عديدة إليه من المقر على النحو الوارد في المرفق الثاني. وبالإضافة إلى ذلك، فمنذ عام ١٩٩٢ وحتى اليوم، أجريت عمليات مراجعة حسابات مستفيضة لهذا المشروع على النحو الوارد في الفرع الثالث أعلاه.

٦٨ - ووفقا لقرار الجمعية العامة ٢٣٦/٣٩ سيستمر تقديم التقارير المرحلية إلى الجمعية العامة إلى أن تكتمل جميع جوانب مشروع التشييد في أديس أبابا، بما في ذلك تركيب شبكة الهاتف الجديدة. وفي نهاية تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، لم تصدر شهادة اكتمال المشروع وتصحيح عيوب التشييد إلى أن يتم إصلاح العيوب التي نبهت الأمم المتحدة المقاول الرئيسي إليها. وعلاوة على ذلك تبدأ اختبارات قبول واستقرار شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية.

الحواشي

١ - الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والأربعون، الملحق رقم ٧ (A/47/7 و Add.1-7)، الوثيقة A/47/7/Add.2، الفقرتان ٢ و ٣.

المرفق الأول

مجموعة مختارة من الاجتماعات التي عقدت في أديس أبابا

١٩٩٦

نيسان/أبريل	-	الاجتماع السابع عشر للجنة التحضيرية التقنية الجامعة
أيار/ مايو	-	الاجتماع السابع عشر للجنة التحضيرية التقنية الجامعة والدورة الحادية والثلاثون للجنة الاقتصادية لأفريقيا والاجتماع الثاني والعشرون لمؤتمر الوزراء المسؤولين عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتخطيط
تموز/يوليه - آب/ أغسطس	-	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، اجتماع الاستراتيجية العالمية للصحة الإنجابية
آب/أغسطس	-	التحالف العالمي للمؤتمر الاستشاري الأفريقي
تشرين الثاني/نوفمبر	-	اجتماع الفريق المخصص المعني بالموارد اللازمة لزيادة الانتاج واستخدام الموارد الغذائية غير التقليدية كمصدر للغذاء في أفريقيا
	-	منظمة الوحدة الأفريقية، اجتماع تطوير مهارات التفاوض والوساطة
	-	مؤتمر الأمم المتحدة التاسع لرسم الخرائط في أفريقيا
كانون الأول/ ديسمبر	-	المجلس الدولي لإدارة البارمج السكانية، الحلقة الدراسية الدولية الرابعة عشرة عن "تحقيق الجودة في برامج الصحة الإنجابية"
	-	رابطة الجامعات الأفريقية، الندوة الأفريقية "مشكل الفلسفة الأفريقية بعد عشرين سنة من بدايته"
	-	اجتماع المجلس الاستشاري للأمين التنفيذي مع السفراء والسفراء المفوضين الأفارقة في أديس أبابا

١٩٩٧

كانون الثاني/يناير	-	اجتماع تعزيز قدرة المنظمات غير الحكومية الخاصة بالسكان الأصليين في اثيوبيا
	-	حلقة العمل الأفريقية الثالثة بشأن تعليم حقوق الإنسان
	-	مشاورات فنية بشأن تشغيل البرامج
شباط/فبراير	-	الحلقة الدراسية المعقودة بالمشاركة بين منظمة الوحدة الأفريقية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن تعبئة الموارد والوعي العام لصالح اللاجئين في أفريقيا
	-	البنك الدولي/ جامعة أديس أبابا، الجامعة الأفريقية الفعلية - حلقة عمل تدريبية افتتاحية
	-	وزارة الموارد المائية، نهر النيل في عام ٢٠٠٢

آذار/ مارس	-	المجلس الاستشاري للأمين التنفيذي، مبادرة خاصة بشأن اجتماع العمل الأفريقي
	-	شؤون المرأة بالحكومة الاثيوبية، اليوم الدولي للمرأة
	-	سفارة فرنسا، بمناسبة الاحتفال بالذكرى المئوية لإنشاء سفارة فرنسا "La Dictee"
نيسان/أبريل	-	شعبة السياسات الاقتصادية والاجتماعية، الدورة السادسة لمؤتمر وزراء المالية الأفارقة: الخبراء والمؤتمر الوزاري
	-	اليونسكو، حلقة عمل عن الثقافة والتنمية من أجل البلدان الأفريقية الجنوبية والشمالية المتحدثة بالانكليزية
	-	المجلس الاستشاري للأمين التنفيذي/شُعبة تخطيط البرامج والمالية والتقييم، الاجتماع الثامن عشر للجنة التحضيرية التقنية الجامعة، مؤتمر الوزراء
أيار/ مايو	-	منظمة الوحدة الأفريقية، اجتماع السلك الدبلوماسي والمنظمات الدولية، الصندوق الخاص لتقديم المساعدة العاجلة لمكافحة الجفاف والمجاعة في أفريقيا
	-	المجلس الاستشاري للأمين التنفيذي، محفل المنظمات غير الحكومية بشأن المحافظين
	-	اتحاد موظفي رابطة الصناعات الخاصة الاثيوبية
حزيران/يونيه	-	شعبة الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، الجمعية العامة الثانية للجنة السكان الأفريقية
	-	المجلس الاستشاري للأمين التنفيذي/شُعبة السياسات الاقتصادية والاجتماعية، محفل تقاسم التكاليف في القطاع الجنوبي (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا/البنك الدولي/منظمة الأمم المتحدة للطفولة)
	-	اليونسكو، بناء السلام، حل النزاعات والمصالحة الوطنية: الاتصالات من أجل بناء السلام
تموز/يوليه	-	المجلس الاستشاري للأمين التنفيذي/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المحفل الأفريقي المعني بالحكم
	-	شعبة خدمات المعلومات الإنمائية، حلقة العمل الوطنية بشأن تكنولوجيا المعلومات
	-	المجلس الاستشاري للأمين التنفيذي، اجتماع اللجنة التوجيهية لإدارة التغيير
آب/أغسطس	-	حلقة العمل الحادية عشرة بشأن التنمية الريفية في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

	-	الحكومة الاثيوبية، اجتماع المرأة، المؤتمر الدولي الرابع
	-	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية/النظام الآلي لبيانات الجمارك/ مشروع الجمارك
أيلول/سبتمبر	-	الحلقة الدراسية بشأن التكامل الاقتصادي والموارد العابرة للحدود
	-	شعبة خدمات المعلومات الإنمائية، يوم عرض البرامج
	-	البنك الدولي، برنامج تدريب
تشرين الأول/أكتوبر	-	مؤتمر كنائس عموم أفريقيا، مؤتمر الجمعية السابعة
	-	المجلس الاستشاري للأمين التنفيذي، اجتماع طوكيو الدولي الثاني للتنمية الأفريقية، اجتماع فريق الخبراء
	-	منظمة التنمية الصناعية، اجتماع وزاري

المرفق الثاني

الجدول الزمني لزيارات موظفي المقر للموقع أو الخبراء الاستشاريين أو كليهما خلال إنشاء المشروع، ١٩٩١-١٩٩٦

١٩٩١

كانون الثاني/يناير	اجتماعات في روما لإجراء مناقشات ومفاوضات مع المقاولين المحتملين
شباط/فبراير	المشاركة في الاجتماعات بمكتب المهندسين المعماريين/المهندسين في روما - واستعراض الرسومات النهائية التي أعدها المهندسون المعماريون/ المهندسون والمطلوبة لتوقيع عقد الإنشاء. والسفر إلى أديس أبابا لتوقيع عقد الإنشاء؛ والترتيب لجولات الأمم المتحدة
آذار/ مارس	اجتماعات مع المهندسين المعماريين/المهندسين والمقاول. واجتماعات أولية مع المقاول للتركيز على: (أ) وضع جدول زمني لبدء الإنشاء ولكل مرحلة من مراحل فترة الإنشاء؛ (ب) إجراء مقابلات مع المشرفين على الإنشاء
تموز/يوليه - آب/ أغسطس	اجتماعات في أديس أبابا بشأن مشروع الإنشاء
تشرين الثاني/نوفمبر	السفر إلى روما لحضور اجتماعات مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمهندسين المعماريين/المهندسين والمقاول. وحضر الاجتماعات أيضا مدير شعبة المباني والخدمات التجارية التابعة للأمانة العامة وتركزت الاجتماعات على مسائل السياسات العامة مع الإدارة العليا للمقاول

١٩٩٢

شباط/فبراير	اجتماعات مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والخبراء الاستشاريين، والمقاول بشأن (أ) إدارة العقد وإجراءات الموافقة على المدفوعات وطلبات التغيير؛ (ب) استعراض التقدم المحرز في الإنشاء حتى ذلك التاريخ
آذار/ مارس - نيسان/ أبريل	المشاركة في الاجتماعات مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والخبراء الاستشاريين وموظفي الموقع التابعين للمقاول. اجتماعات بشأن إدارة العقد، وإجراءات الموافقة على المدفوعات، وطلبات التغيير، واستعراض التقدم المحرز في الإنشاء
أيار/ مايو - حزيران/ يونيه	المشاركة في الاجتماعات مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والخبراء الاستشاريين، والمقاول لاستعراض طلبات التغيير والتقدم المحرز في الإنشاء
آب/أغسطس	اجتماعات مع الخبراء الاستشاريين والمقاول لاستعراض مطالبات الظروف القهرية، ومشاكل البرمجة، والتقدم المحرز في الإنشاء
تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ ديسمبر	اجتماعات مع المهندسين المعماريين/المهندسين والمقاول بشأن مطالبات الظروف القهرية، ومشاكل البرمجة، والتاريخ المعدل لاستكمال الإنشاء

١٩٩٣

كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير	اجتماعات مع الخبراء الاستشاريين والمقاول في أديس أبابا لاستعراض المسائل المعلقة. ورئاسة الاجتماعات الربع سنوية في روما وإجراء المناقشات مع المقاول بشأن المطالبات

١٩٩٤

شباط/فبراير	إنهاء المناقشات بشأن تسوية مطالبات الظروف القهرية وقيام المقاول بسحبها. وعقد اجتماعات مع ممثلي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والخبراء الاستشاريين، والإدارة العليا للمقاول.
آذار/ مارس	رئاسة الاجتماعات الربع سنوية مع مكتب الخدمات العامة، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والمهندسين المعماريين/المهندسين، ومساحي الكميات، والمقاول، لاستعراض التقدم المحرز في الإنشاء، وتمثيل الأمم المتحدة في مختلف المسائل العاجلة وذات الأهمية، مثل أعمال تصحيح التشطيبات الخاصة بالأسقف، ... إلخ، واستعراض التقدم المحرز في المسائل الخاصة بالحكومة المضيفة، مثل إعادة إنشاء الطرق الموصلة إلى مركز المؤتمرات الجديد.
حزيران/يونيه	رئاسة الاجتماعات الربع سنوية العادية، واستعراض التقدم المحرز في الإنشاء، وتنقيح تقديرات المشاريع والجدول الزمني، ... إلخ

١٩٩٥

آذار/ مارس	السفر إلى أديس أبابا مع فريق من الخبراء لاستعراض وتقييم الحالة والتقدم المحرز في إنشاء مرافق المؤتمرات
تشرين الأول/أكتوبر - كانون الأول/ ديسمبر	السفر إلى الموقع لرصد المراحل النهائية من الإنشاء

١٩٩٦

آذار/ مارس	السفر إلى موقع الإنشاء لتقييم المشروع والتوصية بالإجراءات التصحيحية، وكفالة إنهاء جميع البنود المعلقة.